

المدارس يطالب الحكومة بمناصب قيادية للشباب

امام الطاقات الشبابية ولازال يوجد فيه مدراء مراكز لم يتجزوا من منصبتهم لسنوات طويلة بعضهم وصل لآكثر من 16 سنة، علما بان في الاماكن العلمية الادارة لا تتجاوز ال 4 سنوات . واضاف: يفترض بوزير التربية ووزير التعليم العالي الذي جاء من صرح علمي ويعلم هذا الامر تماما تنفيذ سياسة الحكومة.

ينسجموا في سياساتهم مع سياسة الحكومة التي اعلنت عنها في اكثر من مناسبة وعقدت المؤتمرات دعت من خلالها الي تمكين الشباب في تبوء المناصب الاشرافية والقيادية لكننا للأسف على ارض الواقع لا نرى شيء بشأن تطبيق هذه السياسة . وقال المراد ان معهد الابحاث اليوم احد الامثلة الصارخة بوضع العراقيين

اكاد النائب نايف المراد ان معهد الابحاث صرح علمي مهم ووزير التربية ووزير التعليم العالي د.حامد العازمي اليوم امام مسؤولية النهوض بادائه بعد ان اصيب المعهد بحالة من التراجع وتسرب اعداد كبيرة من موظفيه خصوصا العلميين منهم. وطالب المراد في تصريح صحافي الوزراء ان



مبارك الجرحف

الجرحف يسأل وزير التجارة عن ملاحظات « المحاسبة » على « الطيران المدني »

عدم صحة القرارات الخاصة بالتعيين والترقية والتصويب والوظيفي مع رد الإدارة على كل تظلم وأسباب عدم الرد ان وجد؟
6- ماهي عدد القضايا المرفوعة ضد الإدارة العامة للطيران المدني من القبايين والإشرافيين السابقين خلال الثلاث السنوات السابقة؟ وما اتخذته الإدارة من الإجراءات بشأنها؟
7- متى نشر آخر إعلان عن الوظائف الشاغرة في الإدارة؟ ومتى تم التمت بهذه الإعلانات؟

مع تزويدي بنسخه من تلك الملاحظات والرد عليها إن وجدت؟
3- هل يتم الالتزام بشروط شغل الوظائف القيادية والإشرافية في إدارة الطيران المدني؟
4- هل أعلنت إدارة الطيران المدني عن الوظائف الإشرافية والقيادية الشاغرة للعاملين في الإدارة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بنسخه من الإعلان؟
5- يرجى تزويدي بنسخ من كافة التظلمات والشكاوى التي تقدم بها موظفو الإدارة العامة للطيران المدني منذ بداية عام 2016 وحتى تاريخ ارسال السؤال بشأن

وجه النائب مبارك هيف الجرحف سؤالاً الى وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الخدمات ، نص السؤال على: فيما يخص الإدارة العامة للطيران المدني، يرجى إبادتي وتزويدي بالآتي:
1- المهكل التنظيمي المعمت من ديوان الخدمة المدنية للإدارة العامة للطيران المدني؟
2- هل يوجد ملاحظات من ديوان المحاسبة على إدارة الطيران المدني بشأن التزام أو عدم التزام الإدارة بقانون الخدمة المدنية، بتطبيق النظم واللوائح الخاصة بالتعيينات والترقيات والتصويب الوظيفي،

8- هل هناك وظائف إشرافية مازالت شاغرة في الإدارة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب ما أسباب عدم الإعلان عنها؟

العتيبي : تجهيز مستوصف «أبوفطيرة» الطبي



خالد العتيبي

اعلن النائب خالد محمد العتيبي عن تقديمه لمجموعة من المقترحات بهدف تلبية احتياجات أهالي منطقة (أبوفطيرة) قائلاً إنه سيسعى لمتابعة هذه الاقتراحات في اللجان المختصة ويتواصل مع الوزراء كل وزير على حدة بهدف إقرار هذه المقترحات قريباً.

وزاد العتيبي أولى هذه الاقتراحات تجهيز مستوصف «أبوفطيرة» بالععدات والأفراد والطاقم الطبي والصريضي وتشغيله على وجه السرعة لاسيما وان المبني موجود ومجهز منذ سنوات. ويتعلق الاقتراح الثاني بسرعة إنشاء وتجهيز مدارس المنطقة بكافة مراحلها والتأكد من وضعها ضمن خطة وزارة التربية السنوية لتجهيزها بكافة الإمكانيات والمتطلبات لبدء الدراسة.

وأضاف العتيبي خاطبت وزارة الشؤون لاسترجاع مبني تنمية المجتمع من الهيئة العامة للقوى العاملة حتى يستفيد أهالي المنطقة من «صالة المناسبات» الاجتماعية وذلك بسبب عدم وجود أي بديل مناسب في أبوفطيرة.

ولفت العتيبي إلى المنطقة تفتقد لمحطات بنزين قريبة منها ولذلك اقترحت بإنشاء محطة أو محطتين للبنزين على مداخل ومخارج المنطقة، فضلاً عن استحداث مدخل ومخرج من جهة شارع العوض على أبوفطيرة بين «قطعة 1 وقطعة 2» لتسهيل الحركة المرورية التي تشهد اختناقات وقت الذروة. واختتم العتيبي اقتراحاته قائلاً تقدمت أيضاً باقتراح للبدء في إنشاء الحدائق العامة في المنطقة

المويزري يقترح تعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية



شعيب المويزري

قدم النائب شعيب المويزري اقتراحاً بقانون بتعديل المادة الخامسة من القانون رقم (10) لسنة 2019 في شأن تعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمير الأميري والقانون رقم (110) لسنة 1976 والقانون رقم (61) لسنة 1976 والقانون رقم (110) لسنة 2014 بتقرير مكافأة مالية للخاصين لقانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات والمعاشات التقاعد للعسكريين عند انتهاء الاشتراك

المويزري عرض المقترح على مجلس الأمة ، مع إعطائه صفة الاستعجال. اقتراح بقانون بتعديل المادة الخامسة من القانون رقم (10) لسنة 2019 في شأن تعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمير الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976 والقانون رقم (110) لسنة 2014 بتقرير مكافأة مالية للخاصين لقانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات والمعاشات التقاعد للعسكريين عند انتهاء الاشتراك

بعد الاطلاع على الدستور ، وعلى المرسوم ، وعلى قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمير الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976 والقانون المعدل له ، وعلى القانون رقم (110) لسنة 2014 بتقرير مكافأة مالية للخاصين لقانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات والمعاشات التقاعد للعسكريين عند انتهاء الاشتراك المعدل بالقانون رقم (62) لسنة 2015 ،

وعلى القانون رقم (10) لسنة 2019 بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية ، وأصدرناه، المادة الأولى يستبدل بنص المادة الخامسة من القانون رقم (10) لسنة 2019 المشار إليه، بالنص الآتي: تضاف إلى قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه مادة جديدة يرقم 112 مكرراً نصها الآتي: - يجوز لصاحب المعاش التقاعدي أن يطلب صرف ربع صافي المعاش التقاعدي بما لا يجاوز المستحق له عن ثمان وعشرين شهراً مقدماً، على أن يكون السداد بقسط شهري بواقع 60 دينار لمن لا تزيد صافي معاشاتهم عن 1000 دينار وما يزيد عن ذلك يتم خصم 5% من صافي المعاش. ويكون مرة واحدة طوال الحياة، واستثناء من ذلك يجوز طلب الصرف مقدماً مرة أخرى في حدود ما يكون قد تبقى من الحد الأقصى المشار إليه. ب- تسقط باقي الأقساط التي لم يتم سدادها عند وفاة المقترض. المادة الثمانية: يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون.

المادة الثالثة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أبل يسأل وزير العدل عن الهيكل التنظيمي لـ «نزاهة» ونتائج تفعيل قانون إنشائها

وجه النائب د.خليل أبل سؤالاً البرلمانيا إلى وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة . فهد العفاسي تناول فيه موقف الهيئة العامة لمكافحة الفساد من تنفيذ الرسوم رقم (300) لسنة 2016 بإصدار اللائحة التنفيذية للهيئة وتطبيق الهيكل التنظيمي، وتفاصيل أخرى تتعلق بمناصب ومكافآت العاملين فيها، بالإضافة إلى نتائج تفعيل قانون إنشاء الهيئة، وقال أبل في سؤاله:

حول ما يتعلق مع موقف الهيئة العامة لمكافحة الفساد من تنفيذ الرسوم رقم (300) لسنة 2016 بإصدار اللائحة التنفيذية للهيئة وتطبيق الهيكل التنظيمي ودور رئيس الهيئة ومساعدية في تطبيق القانون رقم (2) لسنة 2016 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية، والدور المنوط بمجلس الأماناء، وطلب إفادته وتزويده بالآتي:

1- نسخة من الرسوم رقم (300) لسنة 2016 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (2) لسنة 2016 سالف الذكر.

2- نسخة من الهيكل التنظيمي للهيئة العامة لمكافحة الفساد المعمت، وفي حال عدم اعتماده حتى الآن، يرجى بيان أسباب ذلك.

3- نسخة من التوصيف الوظيفي وسلم الرواتب المعمت للهيئة، وفي حال عدم اعتماده، يرجى توضيح أسباب ذلك.

4- ما آلية اختيار منصب رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد؟ وما الشروط الواجب توافرها لتعيين بهذه الوظيفة القيادية؟ وهل ينطبق ذلك على رئيس الهيئة الحالي؟ وما مؤهله الأكاديمي وتخصصه العلمي وسنوات خبرته العملية وسابقة أعماله قبل تولده لمنصبه الحالي في الهيئة؟ وما يبلغ راتبه الشهري؟ وما مخصصاته العينية والمزايا المالية الأخرى التي يحصل عليها؟

5- كم يبلغ عدد مساعدي رئيس الهيئة وذلك منذ صدور المرسوم رقم (300) لسنة 2016 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ وما مسمياتهم ودرجاتهم الوظيفية؟ وما الشروط الواجبة لتعيينهم في هذه المناصب القيادية؟ وما مؤهلاتهم الأكاديمية وتخصصاتهم العلمية وسنوات خبرتهم العملية وسابقة أعمالهم قبل تقلدهم للمناصب الحالية في الهيئة؟ يرجى تزويدي بكشف يوضح قيمة رواتبهم الشهرية والمخصصات العينية والمزايا المالية التي يحصلون عليها، كل على حدة.

6- كشف بعدد المهام الرسمية والدورات الداخلية والخارجية لكل من رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد، ومساعديه، وفريقه، منذ صدور المرسوم رقم (300) لسنة 2016 وحتى تاريخ ورود هذا السؤال، متضمناً تاريخ المهمة الرسمية أو الدورة، ومدتها، وجهة السفر، ودرجة التذكرة، وقية التذكرة ومكان الإقامة الفندقية، وقية الإقامة، وعدد الفريق لكل مهمة رسمية أو دورة ونوع المهمة الرسمية أو الدورة ومدى الحاجة إليها، والقيمة الإجمالية لكل مهمة رسمية أو دورة، كل منها على حدة.

7- ما اختصاصات مجلس أمناء الهيئة العامة لمكافحة الفساد وفقاً لنص عليه القانون ومرسوم اللائحة التنفيذية للهيئة؟

مؤكداً أن مجلس الأمة والحكومة يتحملان المسؤولية الكاملة

الطبيبائي يلوح باستجواب المبارك على خلفية تزوير الجناسي



رياض عواد

لوح النائب عمر الطيببائي باستجواب رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك على خلفية قضية تزوير الجناسي وتغيير الهوية الوطنية وقال الطيببائي في تصريح صحفي بالمرکز الاعلامي لمجلس الأمة إنه من المعروف تاريخياً ان اساس هذا الهدف هو السلطة من اجل كسب الولاءات ولتدمير الديمقرراطية

واضاف ان مجلس الامة والحكومة يتحملان المسؤولية الكاملة في ذلك، لافتاً الى ان تلك المشكلة قديمة ومنذ الستينات ولم يتم اي تحرك جدي لحلها.

واشار الى انه في احدى الجلسات السابقة للمجلس تم طلب عدم التحقيق في قضية الجناسي المزورة، وان الذين صوتوا هم 8 نواب فقط

ورأى انه لو الحكومة جادة لاهت هذا الملف لرأينا تحركها خاصة وانهم يشكلون اكبر كتلة بالمجلس كوزراء ونواب

واشار الى انه تم وأد بعض الاستجوابات التي تقدم وايضا وأد بعض القوانين التي تفيد المواطنين

وأكد انه أن الاوان للتصدي لهذا العبث بالهوية الوطنية ومحاولات تدميرها وكذلك للعبث بمستقبل المواطنين

وبين انه منذ عام 1995 استفتت 50 ألف حالة لجناسيات مزورة وان المواطنين تضاعفوا 8 مرات منذ احصاء 65

وقال الطيببائي انه رغم ان هناك حديث عن الخلل بالتركيبة السكانية وضغط على الخدمات والتعليم والاسكان فإن هذا لا يمنع الحكومة من حل هذه القضية.

الفضالة يقترح نقل جميع السفارات والقنصليات خارج المناطق السكنية

تقدم النائب يوسف الفضالة باقتراح بقانون بشأن نقل جميع السفارات والقنصليات خارج المناطق السكنية، جاء في نصه:

«مادة أولى» يحظر على وزارة الخارجية الموافقة لأي دولة تتخذ أحد منازل المناطق السكنية مقراً للسفارة أو قنصلية تابعة لها.

«مادة ثانية» تخصص وزارة الخارجية أراضي خاصة لكل الدول كمقر للسفارة بعد استكمال الإجراءات مع الجهات المعنية لتكون منطقة دبلوماسية خارج المناطق السكنية.

«مادة ثالثة» «على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية».

عاشور يسأل وزير النفط عن العمالة غير الكويتية في محطات الغاز



صالح عاشور

تقدم النائب صالح عاشور بسؤال لوزير النفط ، نص السؤال على: حسب الاتفاق بين مؤسسة البترول الكويتية والشركات النفطية يتم تشغيل جميع محطات الغاز وسناتر الإنتاج، عن طريق عمالة كويتية ، وعليه أتقدم بالسؤال التالي:

1- ما حقيقة تعيين عمالة تشغيلية غير كويتية تنتج عقود خاصة لتشغيل وحدات ومحطات وغيرها من عماليات تشغيلية فقط الكويت؟

2- ما هي شروط وضوابط هذه العقود وهل تم النص فيها على أن تكون

أولوية التعيين للعمالة الكويتية؟ -3 كيف يتم السماح لغير الكويتيين بالدخول لمثل هذه الأماكن الحساسة ولماذا لا يتم اسناد عمليات التشغيل لغيرها لعمال شركة نفط الكويت الكويتيين لما يتمتعون بمهارة عالية ولديهم الخبرة اللازمة للتشغيل وأفضلن العمالة الوافدة؟

الحويلة يقترح التوسع في التعليم الفني والمهني

قدم النائب د. محمد هادي الحويلة اقتراحا ، جاء فيه ان التوسع في مجال التعليم الفني والمهني وإنشاء الثانويات المهنية للمساهمة في إنعاش سوق العمل بالمهارات الوطنية يلعب التعليم المهني والصناعي دوراً كبيراً في بناء الدول وتحقيق التنمية المستدامة ، ودفع عجلة الاقتصاد فيها، كما يعد أساس التنمية التكنولوجية في المجتمعات الحديثة، وقد ساهمت التكنولوجيا الحديثة كثيراً في إثبات أن التعليم الفني والتدريب المهني هو العمود الفقري للتنمية والوجود الاقتصادي والصناعية، ودولة الكويت بحاجة إلى أيدي عاملة فنية كويتية متخصصة، وخاصة أن هذا المجال أصبح رائداً في العالم ككل، وأصبح له مجال أكاديمي دراسي تدريبي متخصص وأصبح خريجوه يكتبون مهارات عبر خبرة فنية علمية أكاديمية تخصصية، جعلتهم يتميزون عن العمالة التي تقتبس المهنة بمجرد الخبرة العادية والممارسة، فدولة الكويت لا تحتاج فقط إلى الشهادات العليا، وإنما تحتاج أيضاً إلى تخصصات فنية مختلفة في كل قطاعات الدولة.

السيبي يسأل الجرحف عن لوائح ونظم هيئة الاستثمار.. وأسباب انخفاض أرباح «الكويتية»



الحميدي السبيعي

اعلن النائب الحميدي السبيعي 5 أسئلة برلمانية إلى وزير المالية د. نايف الجرحف، تناول فيها السيرة الذاتية لأعضاء مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار وشاغلي الوظائف الإشرافية فيها، وتعيينات الوافدين ، واللوائح الإدارية والمالية ونظام شؤون الموظفين المعمول به في الهيئة، كما تناول بعض القرارات الإدارية في شركة الخطوط الجوية الكويتية وانخفاض معدلات أرباحها.

وطلب السبيعي في سؤاله الأول تزويده بالآتي: كشف بأسماء الوافدين سواء موظفين أو مستشارين في الهيئة العامة للاستثمار يشمل سيرتهم الذاتية، وترجيهم الوظيفي، وجنسياتهم، وقرار تعيينهم، ومترتباتهم ومكافآتهم التي يتقاضونها تحت أي مسمى أو مسوغ قانوني، مع تزويدي بالمستندات الدالة على ذلك، وذلك للسنوات العشر الماضية.

وطلب في سؤاله الثاني تزويده بكشف تفصيلي باعضاء مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار يشمل سيرتهم الذاتية وترجيهم الوظيفي ومقدار ما يتقاضونه من رواتب أو مكافآت مالية وتحت أي مسمى أو مسوغ قانوني، مرفقا به جميع المستندات الدالة على ذلك، وذلك للسنوات العشر الماضية.

كما طلب في سؤاله الثالث تزويده بنسخة من اللوائح الإدارية والمالية ونظام شؤون الموظفين المعمول به والذي صدر عن مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار وفقا لقانون إنشائها رقم (47) لسنة 1982 وكذلك اللائحة الداخلية بشأن السياسة العامة للهيئة واخصاصات أجهزة الإدارة فيها.

وطلب السبيعي في السؤال الرابع تزويده بكشف بشاغلي الوظائف الإشرافية في الهيئة العامة للاستثمار يشمل سيرتهم الذاتية وجنسياتهم، وترجيهم الوظيفي ورواتبهم ومكافآتهم تحت أي مسمى أو مسوغ قانوني، مع تزويدي بجميع المستندات الدالة على ذلك، وذلك للسنوات العشر الماضية.

أما السؤال الخامس فقال فيه السبيعي: نمنى إلى علمي رغبة مجلس إدارة شركة الخطوط الجوية الكويتية بالتجديد للمجلس الحالي للشركة الكويتية لخدمات الطيران «كاسكو» والذي سجل في عهده انخفاض في أرباح الشركة بالربع الأول لعام 2019 بنسبة (59%) وذلك بالمقارنة مع أرباح الربع الأول لعام 2018 مما يثير معه بإفلاس الشركة في حال استمرارها تحت إدارة هذا المجلس وفقا للمعطيات والأرقام والبيانات المالية.

وطلب إفادته وتزويده بالآتي:

1- ما أسباب هذا الانخفاض المخيف بمعدلات الأرباح وبشكل مفاجئ وعلى عكس ما كانت تحققة الشركة من أرباح متصاعدة طيلة السنوات الثلاث

2- هل حاسب مجلس إدارة شركة الخطوط الجوية الكويتية المتسبب في هذا الانخفاض بسبب التفريط بأرباح محققة كانت تدر دخلا إضافيا للمال العام؟

3- ما أسباب الانخفاض في نسبة مبيعات الشركة وبشكل ملحوظ في الربع الأول من العام 2019؟

4- ما أسباب زيادة تكلفة الإنتاج وزيادة قيمة المشتريات للمواد الأولية وكذلك زيادة الباب الأول (الرواتب والأجور) في الشركة للربع الأول لعام 2019 على الرغم من انخفاض الإنتاج والمبيعات وتزول أغلب مؤشرات الربحية والأداء فيها؟

5- ما أسباب استمرار مجلس الإدارة الحالي بإدارة الشركة على الرغم من انتهاء مدته القانونية في 31 ديسمبر 2018؟

6- ما مدى صحة قيام مجلس الإدارة المنتهية فترته القانونية بالتوصية لسرف مكافأة مالية له ورفعها للمجموعة العامة بقيمة (280) ألف دينار كويتي موزعة على الأعضاء بواقع (40) ألف دينار كويتي لكل عضو، علما بأن المجلس أعيد تشكيله في سبتمبر الماضي لإكمال المدة القانونية للمجلس السابق، وقد عقد (8) اجتماعات فقط منذ ذلك الوقت، وعليه فإن قيمة المكافأة للاجتماع الواحد لمجلس الإدارة تصل لـ (5000) د.ك عن كل اجتماع لكل عضو؟ وما سبب التجديد للمجلس الحالي